تحرك عاجل

ثمانيةٌ من نشطاء حقوق الإنسان لا يزالون مُحتجزين

لا يزال ستة عاملين بمركز "تراكس للتدريب والتنمية البشرية" ومتطوعةٌ به و مدير منظمة "الزرقاء للتنمية الريفية" الذي كان في زيارةٍ للمركز، مُحتجزين منذ 22 مايو/أيار بمكتب مُدعي "جهاز الأمن والمخابرات الوطني" المُختص بالجرائم ضد الدولة بالخرطوم عاصمة السودان، حيث لم يُعلَموا حتى الآن بأسباب اعتقالهم.

مَثُل ستة عاملين بمركز التدريب "تراكس" ومتطوعةٌ به ومدير منظمة "الزرقاء للتنمية الريفية،" الذي كان في زيارةٍ للمركز، أمام مركز مكتب "جهاز الأمن والمخابرات الوطني" بالخرطوم، في 22 مايو/أيار، وذلك بعد أن أصدر "الجهاز" أمرًا باستدعائهم في 19 مايو/أيار، حيث تم التحفظ عليهم هناك لاستجوابهم، والذي استغرق ثلاث ساعات، قبل إحالتهم إلى مكتب "مُدعي جهاز الأمن والمخابرات المُختص بالجرائم ضد الدولة" في حي "العَمَارات" بـ"الخرطوم." ومن بين المُحتجزين خمسة رجالٍ هم **خزيني الهادي أ. رجب (عامل)** و**شاذلي إبراهيم الشيخ (عامل)** و**مدحت أ.حمدان (عامل)** و**الحسن خيري (عامل)** و**مصطفى آدم (مدير منظمة "الزرقاء")** وهم مُحتجزون إلى جانب 21 آخرين، داخل زنزانة بمكتب مُدعي "جهاز الأمن والمخابرات" تبلغ مساحتها 15 مترًا مربعًا. وكان داخل الزنزانة، المكتظة بالمُحتجزين، **خلف الله أ.مختار (مدير مركز "تراكس")**، ولكنه أُحيل إلى غرفة مشتركة مع مُحتجزٍ آخر بسبب حالته الصحية المتدهورة، أما عن المُعتقلتين الأخريين **أروى الربيع (عاملة)** و**راي إيماني ليلى (متطوعة)**، فتودعان أثناء النهار تحت الحراسة بمنطقة الاستقبال بمكتب مُدعي "الجهاز،" بينما يبتن ليلاً داخل أحد مكاتب المبنى.

كما يحصل كلٌ من المُحتجزين الثمانية على وجبتين في اليوم الواحد، كما يُسمح للرجال الستة بارتياد المرحاض مرتين باليوم الواحد، بينما يُسمح للامرأتين بالتردد على مرافق المبنى بصفة منتظمة. وهكذا، فلم يُعلَم الثمانية بأسباب اعتقالهم، ولم تُوجه لهم تهمةٌ حتى الآن. كما قد قابل محاميهم المُحتجزتين فقط، بينما لم يستطع التحدث إلى الستة

رجال. وترى "منظمة العفو الدولية" أن اعتقال الثمانية واحتجازهم قسريًا جاء على خلفية ممارستهم السلمية لحقوقهم وحرياتهم، ومن ثَمَ، فإنها تعتبرهم سجناء رأي.

يُرجى الكتابة فورًا بالإنجليزية أو بالعربية أو بلغاتكم الأصلية:

- لدعوة السلطات السودانية إلى أن تُفرج عن **خلف الله أ.مختار** و**أروى الربيع** و**خزيني الهادي أ. رجب** و**راي إيماني ليلى** و**شاذلي إبراهيم الشيخ** و**مدحت أ.حمدان** و**الحسن خيري** و**مصطفى آدم** فورًا وبدون شروط، وإلى أن تكف عن التعرض لهم بالمزيد من المضايقة؛
- ولحثها على أن تضمن ألا يتعرض أيٌ من المُحتجزين الثمانية للتعذيب أو غيره من صنوف سوء المعاملة؛
- ولحثها على أن تضمن أن يُسمح لكافة المُحتجزين بالاتصال بمحاميهم وأسرهم، وبحصولهم على الرعاية الطبية الكافية؛
- ولحثها على الامتثال لالتزاماتها بموجب "العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية،" ولا سيما التزاماتها باحترام الحقوق في حرية تكوين الجمعيات والتعبير وحمايتها ونشرها وتحقيقها.

يُرجى إرسال المناشدات قبل 11 يوليو/تموز 2016 إلى:

الرئيس
فخامة الرئيس عمر حسن أحمد البشير
مكتب رئيس الجمهورية

قصر الشعب

ص ب: 281

الخرطوم، السودان

بريد إلكتروني: info@presidency.gov.sd

وزير العدل

عوض الحسن النور

وزارة العدل

ص ب: 302

شارع النيل

الخرطوم، السودان

بريد إلكتروني: moj@moj.gov.sd

كما يُرجى إرسال نسخ إلى:

وزير الداخلية

عصمت عبدالرحمن زين العابدين

وزارة الداخلية

ص ب: 873

الخرطوم، السودان

كما يُرجى إرسال نسخ إلى الهيئات الدبلوماسية المعتمدة في بلادكم. نرجو إدخال عناوين هذه الهيئات أدناه:

الاسم العنوان 1 العنوان 2 العنوان 3 فاكس رقم الفاكس البريد الالكتروني عنوان البريد الالكتروني صيغة المخاطبة

ويُرجى التأكد من القسم الذي تتبعونه إذا كان إرسال المناشدات بعد التاريخ المذكور أعلاه ممكناً.

تحرك عاجل

ثمانيةٌ من نشطاء حقوق الإنسان لا يزالون مُحتجزين

معلومات إضافية

تعمل منظمة "الزرقاء للتنمية الريفية" في التنمية العامة للبلاد والتنمية البشرية، كما تقدم التدريبات وورش العمل في هذين المجالين.

كما يُوفر مركز "تراكس للتدريب والتنمية البشرية" التدريب في عدد من المواضيع، من بينها التدريب في مجالي تكنولوجيا المعلومات وحقوق الإنسان للقطاع الخاص والمنظمات الوطنية. كما أن المركز مُسجلاً بـ"مكتب التدريب القومي،" أحد قطاعات "وزارة العمل."

ويُذكر أن عناصر "جهاز الأمن والمخابرات الوطني" قد تعرضت للعاملين بمركز "تراكس" بالمضايقة وانتهكت حقوقهم مراتٍ عديدة، فقامت فيما سبق بمداهمة مكتب المركز في 29 فبراير/شباط، ومصادرة تسعة هواتف محمولة وخمسة حواسب آلية محمولة، وكذلك منشورات ولوحات رسم بياني، وغير ذلك من وثائق كانت بالمكتب. وبين 3 و13 مارس/آذار، كان على عشرة عاملين ومدربين ومتطوعٍ واحد بالمركز أن يمثُلوا أمام مكتب "جهاز الأمن والمخابرات" بالخرطوم، لاستجوابهم يوميًا. وعلى الرغم من انتهاء الاستجواب في 13 مارس/آذار، أُخبر العاملون والمدربون بأنهم قد يُستدعون في أي وقت للمثول أمام مكتب "الجهاز". وقد كان من بين العشرة عاملين بالمركز: خلف الله أ.مختار وأروى الربيع وخزيني الهادي أ. رجب وراي إيماني ليلى وشاذلي إبراهيم الشيخ ومدحت أ.حمدان والحسن خيري ومصطفى آدم.

كما يُذكر أن عناصر "جهاز الأمن والمخابرات " قد داهمت مكتب مركز "تراكس" بالخرطوم قبل ما سبق بعام في 26 مارس/آذار 2015، حيث قاطعوا ورشة عمل عن المسؤولية الاجتماعية، وصادروا جميع الحواسب الآلية المحمولة داخل المبنى، كما اعتقلوا مدير المركز خلف الله مختار لمدة يومٍ واحدٍ والمدرب عادل بخيت لمدة ما يقرب من شهر، قبل الإفراج عنهما بكفالة، وذلك بعد أن وُجهت لكليهما سبع تُهمٍ بموجب قانون العقوبات لعام 1991. وتضمنت التُهم جرائم "الاشتراك تنفيذاً لاتفاق جنائي" و"تقويض النظام الدستوري" و"إثارة الحرب ضد الدولة" و"الدعوة لمعارضة السلطة العامة بالعنف أو القوة الجنائية" و"نشر أخبار كاذبة"، و"انتحال صفة موظف عام." وحريٌ بالذكر أن جريمتي "إثارة الحرب ضد الدولة" و"تقويض النظام الدستوري" يُعاقب عليهما بالإعدام، وهكذا، قامت "غرفة نيابة جهاز الأمن والمخابرات الوطني" بإجراء التحقيقات حول أنشطة "تراكس،" وأُرسلت المعدات المُصادرة إلى المعامل الجنائية لتحليلها. ثم أسقط مكتب المُدعي التهم المنسوبة إلى مدير "تراكس" بعد 11 شهرًا، وأعاد المُعدات المُصادرة في 24 فبراير/شباط 2016.

إن "منظمة العفو الدولية" لا تزال توثق الحملة القمعية المكثفة التي تُمارس ضد أنشطة منظمات المجتمع الدولي والمدافعين عن حقوق الإنسان داخل السودان، وكذلك الطريقة الجديدة التي يتبعها "جهاز الأمن والمخابرات " باستدعاء الأفراد إلى مكاتبه بُغية تقييد حرية تنقلهم.

ويتمتع جهاز الأمن والمخابرات بسلطات واسعة للاعتقال والاحتجاز بموجب" قانون الأمن الوطني" لعام 2010 الذي يجيز اعتقال المشتبه بهم لمدة تصل إلى أربعة أشهر ونصف، دون مراجعة قضائية. وجرت العادة بأن يقوم مسؤولو الجهاز باعتقال الأفراد قسريًا واحتجازهم، وتعريضهم للتعذيب وغيره من صنوف سوء المعاملة. وبموجب القانون ذاته، تحظى عناصر "الجهاز" بحصانة من الملاحقة القضائية عن أي فعلٍ يُرتكَب "في سياق تأديتهم للعمل،" مما نَجَم عنه انتشار ثقافة الإفلات من العقاب. كما قد ساهمت التعديلات الدستورية التي مررها البرلمان في 5 يناير/كانون الثاني 2015 في تفاقم الأوضاع، حيث أعطت صلاحيات هائلة لـ"جهاز الأمن والمخابرات،" مما جعله يتمتع الآن بسلطة تقديرية لا حدود لها للتدخل في الشؤون السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

الاسم: خلف الله أ.مختار وأروى الربيع وخزيني الهادي أ. رجب وراي إيماني ليلى وشاذلي إبراهيم الشيخ ومدحت أ.حمدان والحسن خيري ومصطفى آدم

الجنس: ذكور وإناث